الفصل الأول

علم الاقتصاد، المشكلة الاقتصادية، ملامح من الفكر الاقتصادي

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يفهم أهم انجازات الحضارات القديمة في تنظيم الحياة الاقتصادية .
٢- يدرك التطور الفكر الاقتصادي عبر مراحل تاريخية مبكرة.
٣- يتعرف إلى الأسباب التي أدت إلى انهيار الاقطاع ونشوء الرأسمالي.
٤- يفهم جذور الفكر الاقتصادي الرأسمالي التي هيأت لنشوء الدول الصناعية.
٥- يبين ملامح الفكر الاقتصادي السائد في الاقتصادات المعاصرة.
٦- يتعرف إلى أهم المفاهيم الاقتصادية الأساسية الأكثر تداولاً في الدراسات الاقتصادية.
٧- يفهم ملامح للأفكار الاشتراكية وفكر العالم الثالث التي تعارض الفكر الرأسمالي.

المبحث الأول

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية (الندرة والاختيار)

المطلب الأول: علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولاً: أهمية علم الاقتصاد: كثيرة هي الأسباب التي تدفعنا إلى دراسة علم الاقتصاد، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو مؤسسات المجتمع (الحكومة)، ففي كل يوم تتخذ ملايين القرارات الاقتصادية من قبل الافراد والحكومات معاً، في عالم باتت القوة الاقتصادية معياراً للقوة والمنعة، ومسنداً لترتيب وضع الدولة في هرم النظام الاقتصادي العالمي، بجانب عدها أحد مرتكزات القوة الشاملة للدولة. عليه فأن جوهر علم الاقتصاد هو تدبر كيفية تنظيم المجتمع بشكل يسمح له بتحقيق أعلى درجات الكفاية في استغلال الموارد المتاحة له، وهذا هو الإسهام الفريد الذي يقدمه علم الاقتصاد لمنظومة الحضارة البشرية.

لذلك لم تعد القوة البشرية (عدد السكان) ولا أعداد (الجيش)، هو المعيار لمكانة الدولة وقوتها، بل هي القوة الاقتصادية، لذلك تحرص أغلب دول العالم على جعل السياسة في خدمة الاقتصاد، من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية المتمثلة بالاستثمارات لشركاتها وتصدير سلعها لهذه الاسواق.

وعليه يمكن تعريف علم الاقتصاد، بأنه ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استعمال الموارد النادرة (المحدودة) لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة و(غير المحدودة). أو كما عرَّفه الاقتصاديون الكلاسيكيون (التقليديون)، بأنّه علم الثروة: أي العلم الذي يدرس الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني مادياً.

ويعد تعريف (ساميلسون) لعلم الاقتصاد أكثر التعريفات قبولاً، الذي ينص على: ((دراسة الكيفية التي يختار فيها الافراد والمجتمع، الطريقة التي بوساطتها تستخدم الموارد الانتاجية (النادرة)، لإنتاج السلع المختلفة وتوزيعها لغرض الاستهلاك حاضراً ومستقبلاً)).

ثانياً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الاقتصاد بالعديد من العلوم الأخرى، وهذا يتأتى من ارتباطه بسلوك الإنسان وبيئته، لذلك فهو ينحو منحى اجتماعياً هنا، كما أنه يرتبط بالعلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء، كونها تقدم معطيات وحلولاً للكثير من المشكلات التطبيقية، وهنا يأخذ طابعاً علمياً صرفاً.

شكل (١) : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى

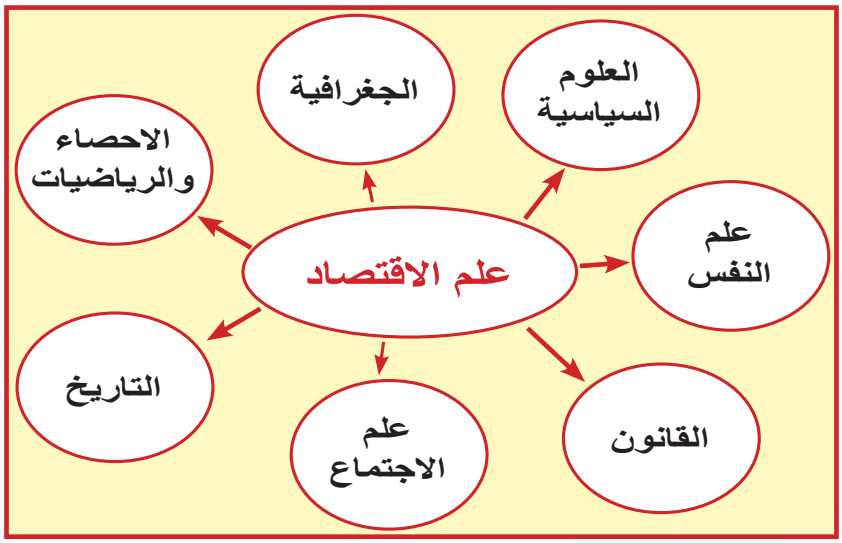

١- علم الاقتصاد والعلوم السياسية: يشكل الاقتصاد أحد أهم جوانب القوة في الحياة السياسية المعاصرة، وبات يؤدي دوراً كبيراً في تحديد مكانة الدولة ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوصف العلاقة بين السياسة والاقتصاد بأنهما طرفا مقص إذ لا يجوز الاستغناء عن أحدهما، وكلما تطورت الدولة وبلغت مبلغاً مهماً من التقدم، لاحظنا اهتمامها بالنشاط الاقتصادي، كما أن تقدم الحياة الاقتصادية في أية دولة يظل رهناً بالاستقرار السياسي ونجاح الإدارة الحكومية والسياسات المعتمدة.

٢- علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس علاقة الإنسان بالبيئة والمجتمع والثقافة، بينما يهتم علم الاقتصاد بمعرفة كيفية تصرف الإنسان والآثار المترتبة على تصرفاتهم، لذا تبدو علاقة الاقتصاد بالاجتماع قوية؛ لأنَّها قائمة على أساس التأثير المتبادل بينهما.

٣- علم الاقتصاد والقانون: يرتبط الاقتصاد بالقانون بقوة لما لهذا من تأثير في ضبط علاقات الملكية والعقود وفرض الضرائب، وهذه من شأنها تسهيل عمل الاقتصاد ومؤسساته، كونها توفر بيئة تشريعية وقانونية داعمة له، وحتى الموازنة العامة للدولة تصدر بقانون وتصوَّت عليها السلطة التشريعية (مجلس النواب)، حتى تكتسب صفتها الإلزامية التي تحتم على السلطة التنفيذية (الحكومة) تنفيذها.

٤- علم الاقتصاد وعلم النفس: يرى علم الاقتصاد أن الجوانب النفسية والسلوكية للمستهلك تؤثر في اختياراته، إلا أنه لا يهتم بالأحاسيس الداخلية كما يفعل علم النفس، بل يركز في السلوك الخارجي للأفراد الذي يتمثل في اختياراتهم الاقتصادية.

٥- العلاقة بالرياضيات والإحصاء: ارتبط علم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء ولاحقاً بالحاسبات، في إطار البحث عن إمكانية التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

واختزال العدد الكبير منها بصيغ رياضية، وهو ما أتاح للمتخصصين تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية، والذي بات يعرف ب(القياس الاقتصادي).

٦- علم الاقتصاد والتاريخ: يعد التاريخ الاقتصادي مرتكزاً لتفسير الظواهر الاقتصادية في ضوء الخبرة التاريخية المكتسبة، مما يتطلب تحليل سلوك المؤشرات الاقتصادية من أجل التنبؤ بمسارات الاقتصاد في المستقبل.

٧- علم الاقتصاد والجغرافية: الجغرافية هي علم دراسة المكان وتتقارب مع علم الاقتصاد، من خلال الجغرافية الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية، ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي، لتشمل الزراعة والصناعة والنقل والتجارة، وتذهب نظرية الحتمية الجغرافية إلى الاعتقاد بأنّ الظروف الطبيعية، هي من تصوغ مجمل الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، للمجتمعات البشرية.

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية (الندرة والاختيار)

كل علم من العلوم القائمة يختص بالبحث عن مشكلة معينة لغرض ايجاد الحلول لها، وعلم الاقتصاد يختص بالمشكلة الاقتصادية ومحاولة ايجاد الحل لها، وهي مشكلة عامة تعانيها كل المجتمعات بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية أو الاقتصادية، ولا تختلف أسبابها ولا عناصرها من مجتمع لآخر، بل الاختلاف يكمن في طريقة حلها، التي تتمثل في إشكالية توزيع الموارد المحدودة (القليلة) بين استعمالات المجتمع الكثيرة والمختلفة، بسبب أن الموارد المتاحة لأي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة، أذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في ازدياد الاحتياجات وتنوعها، ومنها:

١- زيادة عدد السكان .

٢- ارتفاع درجة التطور والتحضر.

٣- ظهور سلع جديدة باستمرار لتلبية حاجات الافراد.

شكل (٢) : المشكلة الاقتصادية (الإنسان والطبيعة)(للاطلاع)

وعليه بات من غير الممكن لأية دولة مهما بلغت من التقدم العلمي والصناعي، توفير جميع السلع والخدمات لمواطنيها، لاختلاف توزيع الموارد على الأرض وما بين الدول، لذلك تتباين المواقف من حلها تبعاً لفلسفة النظام الاقتصادي المتبع، ولكنها جميعاً تتفق على أن العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية هي ثلاثة عناصر.

أولاً: العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية:

١- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

أ- **الندرة : Scarcity** من الحقائق التي ظلت تواجهها البشرية على مر تاريخها بغض النظر عن درجة التطور الذي بلغته في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ومستوى التكنولوجيا، هو الصراع المستمر بين الإنسان والطبيعة، وسعيه الدائم والحثيث لبلوغ الكيفية التي يستطيع بها زيادة سيطرته عليها، بيد أن الندرة تعد حالة نسبية وليست مطلقة، وهي حالة تتسم بها جميع المجتمعات وفي كل مراحل تطور البشرية، فالندرة هي من يعطي للمورد صفته الاقتصادية، والموارد النادرة هي موارد اقتصادية لها (سعر) ينبغي دفعه مقابل الحصول عليها، مثل الأخشاب والمعادن والنفط وخدمات الطبيب والملابس، أما الموارد غير النادرة فهي موارد غير اقتصادية، لا يتطلب الأمر دفع أي مبلغ لقاء الحصول عليها فهي متاحة بالمجان لجميع البشر من مثل الهواء وأشعة الشمس، ويعد السعر معياراً لمستوى ندرة الموارد.

ب- **خصائص الندرة :** تتميز ظاهرة الندرة بعدد من الخصائص هي:

١- إنها ظاهرة نسبية، فكثير من السلع- مثل النفط على سبيل المثال -ينتج بكميات كبيرة، إلا أنه يبقى سلعة نادرة، لأنّ الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه، وكذا الحال للذهب والماس.

٢- إنها ظاهرة مستمرة لا يمكن التغلب عليها أو القضاء عليها بشكل نهائي.

٣- إنها تمثل علاقة بين متغيرين هما الإنتاج والرغبات البشرية.

٤- إنها لا تعني الفقر، لأنَّ الفقر هو عدم الحصول على الدخل المادي لإشباع الحاجات الإنسانية الضرورية لحياة الإنسان.

٢- تعدد الحاجات البشرية وتجددها:

منذ أن وطأ الانسان برجليه الارض تولدت مجموعة من الحاجات كالمأوى والمأكل والأمن، التي سعى إلى إشباعها في ظل ما هو متاح له من وسائل آنذاك، وكلما اشبع حاجة تولدت حاجة جديدة تنتظر اشباعها، والحاجة الإنسانية هي (الرغبة التي يسعى البشر لإشباعها)، وتنقسم هذه الحاجات من حيث أنواعها، على حاجات (خاصة) فردية، وأخرى عامة (جماعية)، وتقسم من حيث أهميتها على ضرورية وأخرى ثانوية (كمالية)، كما أنها تقسم من حيث ديمومتها على حاجات متكررة، وأخرى متجددة (متطورة) مع التقدم الفني والتكنولوجي.

أن رغباتنا في الأشياء هو أكبر مما هو متاح منها لنا، فكل البشر يرغبون في زيادة رفاهيتهم من خلال شراء أحدث موديلات الملابس، وركوب أحدث السيارات، واستهلاك الأطعمة الغالية، ونتطلع إلى السفر إلى بلدان عديدة، ولكن كل ذلك يحتاج إلى أموال ندفعها لغرض تحقيق ذلك، لهذا نقدم على استهلاك/ أو اقتناء ما نستطيع تحمل تكاليفه/ أو دفع مقابله.

٣- الاختيار (Choice): طالما يواجه الفرد والمجتمع حالة عدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية الحاجات المتعددة والمتجددة باستمرار، فإن هذا يترتب عليه التضحية ببعض الحاجات من أجل إشباع حاجات أخرى، أي إن قرار الفرد والمجتمع سيذهب إلى وضع أولوية للحاجات من أجل تلبيتها، وتأجيل الحاجات التي ليست لها الأولوية القصوى، هذا التصرف جزء من حلول المشكلة الاقتصادية، أي أن يتم التضحية ببعض الحاجات مقابل تأمين بعضها الآخر، تبعاً لدرجة أهميتها لدى الفرد أو المجتمع.

وهذا يمثل الاختيار بين الحاجات، فمثلاً في العراق وعلى مستوى المجتمع، هل الأولوية إلى تأمين الكهرباء أو الانترنت الضوئي؟. وعلى مستوى الفرد والعائلة، هل الأولوية لتوفير الغذاء أو حضور حفل غنائي؟، لذا فأن على المجتمع أن يتخذ الوسائل المناسبة التي تضمن إشباع الحاجات الأكثر أهمية أولاً، ثم الأقل منها أهمية ثانياً. ويدخل علم الاقتصاد عبر ما يسمى (الكفاءة الاقتصادية): لإشباع أكبر ما يمكن من الحاجات بأقل ما يمكن من الموارد. وهذا يخضع لمحددات هي:

أ- إن عملية الاختيار يجب أن تهدف للحصول على أقصى منفعة / إشباع بأقل الموارد.
ب- إن عملية الاختيار هذه يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار، مشكلات عدم تلبية الحاجات الأخرى التي يحتاج اليها الفرد أو المجتمع.

ثانياً: حدود إمكانية الانتاج:

إن أي مجتمع ليس بمقدوره أن يلبي جميع احتياجاته في وقت واحد، لعدم توافر الموارد المتاحة، لذلك يميل إلى العمل في حدود المتاح من الموارد، وفي ظل مستوى معين من التكنولوجيا، أو يحدد حجماً معيناً من الموارد النادرة، لذلك توضع بإزاء قرارته ثلاثة أسئلة جوهرية وهي:

١- ماذا (What) ننتج وما مقدار السلعة التي تُنتج؟
٢- كيف (How) ننتج السلعة؟ ما طرائق انتاج هذه السلع ؟
٣- لمن (For Whom) تُنتج السلع ؟ وما مستوى العدالة في التوزيع؟

ولكل دولة حدود لإمكانية الانتاج (The limits for Possibility of Production) في زمن معين، وهو يختلف داخل الاقتصاد الواحد من مرحلة زمنية إلى أخرى، ويختلف من اقتصاد إلى آخر، وتتأثر حدود إمكانية الانتاج بما يحصل من تطور في الدخل القومي، نتيجة تغير حجم الموارد المتاحة، ومستويات التكنولوجيا المستعملة، وهو ما

يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانية الإنتاج نحو اليمين، نتيجة زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) (GDP) الشكل (٣)، إذ نلحظ أن منحنى حدود إمكانية الانتاج وبالموارد نفسها (A) انتقل إلى اليمين من النقطة (B) إلى (C).

شكل (٣) : توسع حدود إمكانية الانتاج (للاطلاع)

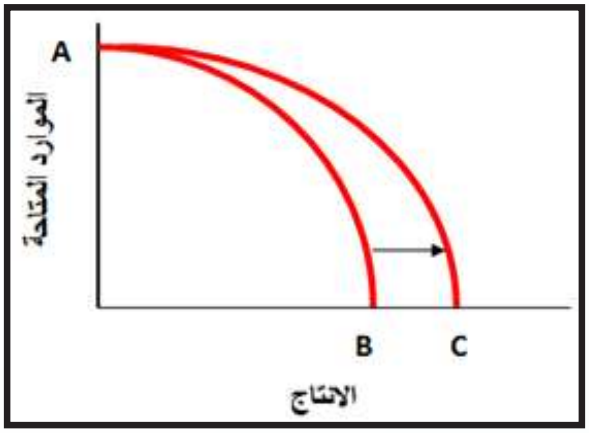

كما أن الاختيار على مستوى المجتمع يتم من خلال تخصيص الموارد في المفاضلة بين هذه السلعة أو تلك، أو انتاج كميات منهما بحسب حاجة المجتمع، ولغرض التبسيط سيتم التعبير عن إنتاج سلعتين فقط هما: المواد الغذائية التي تعبر عن السلع ذات الطابع المدني، بينما إنتاج البنادق يمثل الإنفاق العسكري، فأما أن تتوجه الموارد كلها إلى انتاج المواد الغذائية أو لإنتاج البنادق، فيما يتم انتاج كميات من السلعتين معاً عند النقاط (B أو D أو C)، وهي تشكيلات مختلفة من السلعتين، كما في الشكل (٤).

شكل (٤) : منحنى إمكانية الإنتاج (للاطلاع)

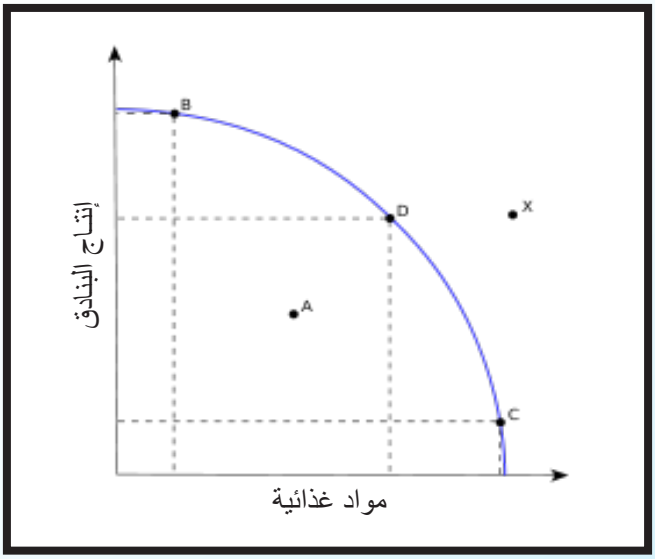

المبحث الثاني

ملامح من تاريخ الأفكار الاقتصادية

المطلب الأول: التنظيم الاقتصادي في حضارة وادي الرافدين

١- **ظهور السلطة/الدولة:** إن دراسة تأريخ حضارة وادي الرافدين تكشف عن وجود تنظيمات وقوانين وإجراءات اعتمدت في حقبة تاريخية طويلة، ولما كان المجتمع منظماً على هيئة طبقات، لابد من وجود سلطة / دولة، لهذا تفردت هذه الحضارة بكونها احتضنت أول ظهور للسلطة/ أو الدولة في التاريخ، وهي دولة المدينة في (الوركاء– أور– نفر– بابل- الحضر)، وهي أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري.

طبقاً للفكر السياسي القديم في بلاد وادي الرافدين، فأن الإله الأعلى هو الذي يمسك بكل السلطات، وكان يعين الحاكم/ الملك الذي يكون بديله في الأرض، والذي يودع له قوته ويكون مجرد منفذ لإرادته، هذا من شأنه أن يحمل الناس على الالتزام وطاعة الملوك، خوفاً من غضب الآلهة وثورتها. هذه السلطة/ الدولة كان لها تنظيمها وأجهزتها وقوانينها التي تحاول من خلالها ضبط الأوضاع، فهي تمارس التدخل في كل شيء اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وقد نتج عن دور السلطة/ الدولة هذا وظائف أساسية هي:

أ- وظيفة تنظيم مياه الري وشق الأقنية وتنظيف الأنهار.

ب- حماية خطوط التجارة الخارجية مع الأقاليم المجاورة.

ت- وضع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان سير عمل النظام العبودي.

ث- حماية السكان من المجاعة عند حصول الأزمات أو القحط.

٢- **الملكيــة:** شهدت مدن وادي الرافدين أشكالاً عدة من الملكية الزراعية، كون السمة الغالبة للنشاط الاقتصادي هو الطابع الزراعي:

أ - ملكية المعابد: مزارع تدار وتخضع لإشراف كاهن المعبد (Sanga – سانغا) .

ب- ملكية الحكام المستقلة: التي كان هدفها تلبية حاجيات الحاكم وحاشيته. فقد كان الملوك باستمرار يضعون أيديهم على بعض الحقول والمراعي لأغراضهم الخاصة.

ت- ملكية المزارع العامة: ظهرت عن اندماج مزارع الحكام المحليين مع مزارع

المعابد في مزرعة ملكية موحدة تشمل المنطقة برمتها.

ث- الملكية الفردية: وظهرت نتيجة تدهور نظم الملكية الأخرى، فيما شهد النشاط الاقتصادي الفردي تطوراً كبيراً نتيجة النمو التدريجي لملكية الارض والعبيد.

٣- **الضرائب:** كان للملك الحق باسم الآلهة فرض الضرائب، ومصادرة العبيد و(الحيوانات) والعربات، وله حق الإعفاء أو الاستثناء، وكان هناك عمال مختصون بجمع الضرائب، ويذهب جزء من الضرائب إلى المعابد والآخر إلى المَلِك، وتُفرَض الضرائب على:

أ - التمور والاسماك والماشية والاراضي الزراعية.

ب- القنوات المائية.

ت- ضريبة (الرأس) وهي تفرض على كل مواطن من ضمن القرى والمدن البابلية والسومرية والاشورية، وتدفع في أغلب الاحوال بشكل محاصيل زراعية وخاصة (الشعير).

٤- **القروض والفائدة:** عرفت مدن بلاد وادي الرافدين أشكالاً مختلفة من القروض، وشهدت مدينة بابل أول ظهور للمصارف التي تقوم بالإقراض مقابل الفائدة، وكان من يمارس الاقراض هم الأثرياء والتجار البابليون من مثل «بيت ايكيبي» (Egibi) في مدينة بابل، كذلك موراشو (Murasu) وَأولاده*، الذين كانوا يمتلكون مصرفاً في مدينة (نفر).

٥- **النقـود:** استعمل البابليون الشعير مقام النقود في تسهيل المبادلات التجارية، ومن ثَّم أدخلت الفضة مع الشعير في تحديد قيم السلع المتبادلة، وتشير المصادر إلى أن سنحاريب (٦٨١-٦٠٧ ق. م) أمر بضرب النقود من قطع صغيرة من الفضة، وكانت العملات البابلية مختومة ببعض الشعارات من مثل رأس عشتار أو رأس شمس.

٦- **التجـارة:** فرضت قلة بعض المواد الأولية على سكان وادي الرافدين، إنشاء علاقات تجارية مع مختلف الدول ومنها: عيلام (بلاد فارس)، وآسيا الصغرى، ودلمون (البحرين)، ومصر، وكان عصرها الذهبي في زمن سرجون الآشوري، ومعظم التجارة تجري لحساب المعابد والملوك لتأمين احتياجاتهم، وتتركز في: الأخشاب للمعابد والأحجار لنحت التماثيل.

نشـاط ١ يكلف مدرس المادة الطلبة كتابة ورقة عن الاحوال الاقتصادية في إحدى مدن حضارة وادي الرافدين (بابل، أور، الوركاء، الحضر)

* عوائل ثرية مارست الأقراض مقابل فائدة.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند الاغريق

قدمت أثينا للعالم مختلف صنوف المعرفة كالفلسفة والسياسة والأخلاق، وإلى حد ما في الاقتصاد، متقدمة في ذلك على الكثير من المدن الأوربية الأخرى، بحيث أضحت الفلسفة اليونانية قاعدة للثقافة الأوربية حتى عصر النهضة والتنوير، وأول بوادر الحديث عن (الشأن الاقتصادي)، بدأ عند الإغريق في القرن الخامس (ق. م)، حتى أن كلمة (اقتصادي) هي كلمة يونانية استعملها كسينافون (Xenophon)، لأول مرة عنواناً لكتابه الذي خصصه لدراسة أسس (إدارة المنزل)، ويمكن تناول الأفكار الاقتصادية عند الأغريق من خلال الآتي:

١- **العبودية:** تمثل أثينا أنموذجاً تقليدياً (كلاسيكي) للعبودية التي سادت أوربا، بسبب الحروب والفقر وتفاقم النزاعات بين المدن الإغريقية آنذاك، ومن ثَمَّ ما بين فئات المجتمع اليوناني، وبخاصة الطبقة التجارية وملاك العبيد، فكانت الفلسفة والفكر تعبيراً عن ذلك.

ولما كان المجتمع اليوناني عبودياً، فقد انحازت الدولة بما تمتلكه من إمكانات (القوة والنفوذ والتشريعات القانونية) لحماية التجار وملاك العبيد، مسوغة ذلك في إطار فلسفي وفكري وسياسي، لهذا جاءت أفكار فلاسفة اليونان معبرة عن هذه الحاجة. وهو أول انحياز فكري في التاريخ من خلال ملاحظة ما يلي:

أ - إن اليونانيين ولدوا أحراراً ولا يمكن أن يكونوا عبيداً مثل الآخرين.

ب- إن اليونانيين لن ينشغلوا بأمور الاقتصاد والسعي المادي، بل يتفرغوا للتأمل الفلسفي والاهتمامات السياسية.

ت- إرساء دعائم حكم سياسي يضمن للمجتمع الإغريقي القوة والمنعة إزاء العدو الخارجي (إسبارطة وبلاد فارس).

٢- **الدولة:** ينطلق افلاطون من افتراض ثبات الطبيعة البشرية كون (الإنسان بطبيعته مخلوق سياسي)، وهذا ما يدفع الناس جميعاً إلى أن يساعد بعضهم بعضاً، بشكل غريزي في محاولة لإنشاء حياة مشتركة، هذا الدافع الطبيعي للناس نحو التقارب أدى إلى تشكل العائلة والتجمعات البشرية ومن ثَمَّ الدولة، ويشترط افلاطون أن تكون الدولة متدخلة في شؤون الحياة العامة لكي توطد الأمن والاستقرار.

٣- **طبقات المجتمع:** قسَّم افلاطون المجتمع على طبقات ثلاث هي:

أ - الحُكَّام ومثَّلهم (بالرأس الذي يمثل الذكاء)، ويحرم عليهم الملكية وتكوين الأسرة.

ب- الجند ومثَّلهم (بالقلب الذي يمتاز بالقوة).

ت- المزارعون والصُّنَّاع ومثَّلهم (بالسواعد التي تعمل وتنتج).

٤- **الزراعة والملكية:** عدَّ الاغريق الزراعة المهنة الرئيسة في النشاط الاقتصادي، ومصدر عيش الشعب، ونظروا بنظرة أقل إلى الحِرَف (الصنائع)، واختلفوا بشأن الملكية فقد شجَّع افلاطون الملكية المشاعية، في حين عارضه تلميذه (أرسطو)، لاعتقاده أن الملكية العامة غير عملية، ولا تلبي ميول النفس البشرية وطبيعتها، لذلك وجدت نوعان من الملكية:

١- ملكية الدولة (ملكية عامة).

٢- ملكية الأفراد (ملكية خاصة).

٥- **النقود والفائدة:** اعتقد الإغريق أن النقود ماهي إلا وسيلة لتبادل السلع وتسهيل التجارة، وأن النقود تحظى بقبول عام بسبب المادة التي تصنع منها (الذهب أو الفضة). وعارضوا بشدة إقراض النقود من أجل الحصول على الفائدة، لاعتقادهم أن النقود نفسها عقيمة وغير منتجة، (فالنقود لا تلد نقوداً) وعليه فالفائدة تخلق من النقود نقوداً جديدة، وهذا يتناقض مع طبيعة الاشياء.

نشاط ٢ **تقديم ورقة عمَّا قدمه مفكرو الاغريق (افلاطون، أرسطو) في المجال الاقتصادي.**

المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية

أولاً: الاوضاع التي سهلت نشوء الرأسمالية التجارية

يُجمِع الباحثون في تاريخ الافكار الاقتصادية إلى أن هناك عوامل عدة، تظافرت فيما بينها لتضعف المرحلة الاقطاعية التي تحالف فيها الاقطاع مع الكنيسة، لتلاقي مصالحهم في السيطرة على مقدرات الدول الاوربية، لا سيّما وأن الكنيسة تعد من أكبر الملاك العقاريين؛ إذ كان بحوزتها أراضٍ زراعية كبيرة وغابات ومزارع شاسعة وخيول وقطعان، فضلاً عن جباية العشر (عشر المحاصيل المنتجة) من كل فلاح لصالح الكنيسة. التي ظلت متحالفة ومناصرة للإقطاع، وبجانب ذلك أدت حياة الترف والبذخ والإسراف التي يعيش فيها

الإقطاعيون، إلى زيادة الاستغلال والقهر للأقنان (عبيد الأرض)، وهو ما دفعهم إلى الهرب صوب المدن للتخلص من قسوة الاقطاعيين عليهم. وهذا جاء لصالح نشوء الدولة القومية والملوك والتجار، ويمكن بيان الأسباب التي شاركت في انهيار الاقطاع، وهي:

١- طابع الاستغلال الذي مارسه الاقطاعيون إزاء الفلاحين (الأقنان عبيد الأرض).
٢- تراخي سلطة الكنيسة وظهور دعوات الاصلاح الديني.
٣- الاستكشافات الجغرافية التي جلبت الذهب والفضة من الدول المكتشفة، والتي تحولت إلى مستعمرات تابعة لإسبانيا والبرتغال وهولندا وانكلترا.
٤- ظهور الدول القومية في غرب أوربا نتيجة معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ في فرنسا، وهو ما أطاح بسلطة الاقطاع والكنيسة معاً.
٥- استعمال البارود الذي جُلِبَ من الصين لدك حصون النبلاء (الاقطاعيين) وقلاعهم.

ثانياً: الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية (المركنتيلية)*

تُستعمل الرأسمالية التجارية (المركنتيلية) لوصف الحقبة التي تمتد في أوربا من عهد النهضة حتى ظهور الفكر الكلاسيكي أي ما بين (١٥٠٠- ١٧٧٦)، وهي تعد مرحلة انتقالية مهدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية التي تمثل الشكل المكتمل للرأسمالية.

واتسم الفكر الاقتصادي لهذه المرحلة بأنه تعبير عن حاجة التجار أي (مصالحهم وحمايتهم)، لذلك نلاحظ الاهتمام بالحماية الجمركية وفرض رسوم على السلع المستوردة من الخارج، بجانب تشجيع الصادرات، وهذا تطلب أن يكون للدولة دور قوي، حتى يكون بمقدورها حماية التجار في الخارج من منافسيهم الأوربيين.

وما يميز الفكر الاقتصادي للمرحلة التجارية هو الآتي:

١- عد الثروة في أي دولة محصورة بمقدار ما متوافر لها من ذهب وفضة.
٢- ظهور الدولة القومية الأوربية التي سعت إلى امتلاك الجيوش ومصادر القوة الأخرى.
٣- الدعوة إلى استغلال المستعمرات واحتكار التجارة معها، وإخضاع اقتصادها كلياً لاقتصاد الدولة الأوربية التي تستعمره.
٤- أدت حاجة الرأسمالية التجارية إلى ولادة المؤسسة الرأسمالية الأولى، وهي المشغل اليدوي الصغير (المانيفكتورة)**، التي أصبحت نظاماً سائداً في الصناعة الأوربية.
٥- انحسار دور الاقطاع والكنيسة مع اتساع مساحة النشاط الرأسمالي وقوة الدولة.
٦- ازدياد التعاملات الربوية (اسعار الفائدة)، فنشأت طبقة مرابين جمعت ثروات كبيرة.

* - مذهب سياسي - اقتصادي ساد اوربا بداية القرن السادس عشر، لتعزيز ثروة الدولة من الذهب والفضة عن طريق هيمنة الدولة.

** - (الورشة - المعمل الصغير)

معلومة اثرائية (للاطلاع)

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية

أولاً: العوامل التي مهدت لظهور الرأسمالية الصناعية

١- **التطورات الفكرية:** شكّل الفكر الاقتصادي الرأسمالي على يد الآب الروحي للرأسمالية (أدم سميث)، انتقالة كبيرة وخطوة نحو ظهوره كعلم شأنه شأن العلوم الأخرى، استناداً إلى ما جاء به في كتابه (بحث في أسباب ثروة الأمم عام ١٧٧٦)، الذي أشار فيه إلى (أن الاقتصاد تحكمه قوانين تفعل فعلها بعيداً من التدخل فيها)، كما هو الحال بوجود قوانين طبيعية تحدد سلوك الأشياء في هذا الكون وتضبط حركتها، وعلى خلفية عصر النهضة والتنوير في أوربا، وجد هذا الفكر الأرضية المناسبة لقبوله وانتشاره. ويمكن بيان بعض من الخصائص الفكرية التي ساعدت على شيوعه هي:

أ - ظهور المنهج التجريبي وصعود الحقائق العلمية على حساب الميتافيزيقيا.*

ب- ظهور أطروحات عديدة تدعو إلى إعادة التفكير السياسي وتقييد صلاحيات الدولة والحاكم، من مثل (مونتسيكو، جان جاك روسو، هوبز.. الخ).

ت- احترام الملكية الخاصة والمصلحة الفردية وعدهما القاعدة الأساسية للمصلحة العامة.

ث- قيام الثورة الفرنسية.

٢- **التطورات المادية:** وتتمثل بالاختراعات ونشوء بعض الصناعات وهي:

أ - توالي الاختراعات في مجال النسيج، مما أدى إلى ظهور صناعة نسيج قوية في بريطانيا، مكنتها من السيطرة على صناعة المنسوجات في العالم.

ب- الاختراعات في قطاع الحديد والصلب، لا سيّما طريقة إذابة الحديد، وتأسيس أول معمل تعدين في العالم.

- اختراع الآلة البخارية عام ١٧٦٤ من قبل (جيمس وات)، الذي عُدَّ أهم حدث صناعي في ذلك الوقت، وكان له الأثر في إحلال الآلة محل اليد العاملة وزيادة الإنتاج.

ثانياً: الآراء الاقتصادية للفكر الكلاسيكي

١- **المصلحة الفردية:** تشكل المصلحة الذاتية للفرد مكمن القوة في النظام الرأسمالي؛ لأنها كما يقول آدم سميث (هي المصدر الأكبر للخير العام)، لكون تصرفات الأفراد ترتكز على معطيات نفسية، تتلخص في تعلقهم بصفة عفوية بمصالحهم الخاصة، نتيجة لدافع الغريزة البشرية الصرف، ويرى (سميث) أن من مصلحة المجتمع حماية هذه العفوية والحفاظ على الحرية الشخصية؛ لأن مصلحة المجتمع تتحقق من التقاء المصالح الفردية مع بعضها البعض.

---

* - ما وراء الطبيعة.

٢- **تدخل الدولة:** يعارض آدم سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويدعو إلى تحديد دورها، وهذا تعبير عن مصالح الطبقة الرأسمالية، ويسوغ ذلك بالآتي:

أ - إن تدخل الدولة يقيد الحريات بما فيها الحرية الاقتصادية.

ب- تعتمد الدولة في نشاطاتها على (الإيرادات) المتأتية من الضرائب على الأفراد والمؤسسات، فكلما ازداد دور الدولة ازدادت الضرائب.

ت- إن مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية؛ فالدولة مبذرة للأموال وادارتها سيئة للموارد الاقتصادية المتاحة.

لذلك يذهب آدم سميث إلى تقييد دور الدولة بقوة، من خلال تحديد وظائفها على النحو الآتي:

الوظيفة الأولى: حماية الحدود الخارجية للدولة من الاعتداء الخارجي (جندي حدود).

الوظيفة الثانية: ضبط الأمن والنظام وحماية ممتلكات ومصالح الطبقة الرأسمالية (شرطي أمن).

الوظيفة الثالثة: المحافظة على تطبيق القوانين والأنظمة التي شرعتها الدولة (قاضٍ).

٣- **الثروة:** قدَّم آدم سميث فهماً مختلفاً للثروة انطلاقاً من كتابه الذي سماه (دراسة في أسباب ثروة الأمم)، منتقداً مبدأ التجاريين (الماركنتيليين) من أن التجارة هي مكمن الثروة، فبحسب اعتقاده أن الثروة هي في الانتاج، وبالأخص (الانتاج المادي)، وأن الانتاج كمصدر للثروة يعتمد على رأس المال والتخصص وتقسيم العمل لزيادته وتطويره، لكي يشارك في إشباع الحاجات الإنسانية، والتي يحصل عليها الأفراد نتيجة عملهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المبادلة. وجل هذه الثروة يحصل عليها الرأسماليون، والتي يستعملونها لتوسيع مشروعاتهم بغية الحصول على الارباح.

٤- **الأجور:** يرى آدم سميث أن الأجر المدفوع إلى العامل، هو تعبير عن تكلفة الحفاظ والإبقاء على حياته وحياة أسرتهِ، ولكي يستمر بتقديم عمله إلى المنتج الرأسمالي، وهو بذلك يقر (نظرية أجر الكفاف) تعويضاً من جهد العامل، وهو ما جعل الانتقادات تطال أسلوب الانتاج الرأسمالي، من المدارس الاشتراكية المدافعة عن حقوق العمال، كون هذا الأسلوب ذا طبيعة استغلالية للعمال، من خلال احتجاز جزء من أجر العامل (أجور غير مدفوعة) لصالح الرأسمالي.

---

* - أجر الكفاف - هو الأجر الذي يلبي أدنى المتطلبات لإبقاء العامل حياً.

٥- **التجارة الخارجية:** تعود الى آدم سميث أول محاولة جادة لتفسير التجارة الدولية تفسيراً علمياً، من خلال تركيزه في التخصص وتقسيم العمل، على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول؛ إذ يجبر تقسيم العمل الدولة على التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها احوالها الطبيعية من انتاجها، ومبادلة ما يفيض عن حاجتها، مع الدول الأخرى عن طريق التجارة.

ثالثاً: الآراء الاقتصادية للرأسمالية الحديثة

١- **الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية:** جاءت أفكار هذه المدرسة في ظل دخول النظام الرأسمالي أزمة اقتصادية خانقة ما بين (١٩٢٩-١٩٣٣)، ولم تستطع آلية السوق التي يستند إليها النظام الرأسمالي من ايجاد حلول ناجعة للأزمة، لذلك جاءت أفكار (جون مينارد كينز) للخروج من الأزمة، وارتكز الفكر الكينزي على جملة أفكار هي:

أ - إن آلية السوق (التفاعل بين العرض والطلب)، غير قادرة على إعادة التوازن إلى الاقتصاد.

ب- لابد للدولة أن تتدخل لدعم الاقتصاد عن طريق الانفاق الحكومي.

ت- إن البطالة هي المشكلة الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي، ولابد من قيام الدولة بزيادة الاستخدام (التشغيل) عن طريق سياسة الاشغال العامة.

ث- إن النقود ليست حيادية كما كان يعتقد ولا يقتصر دورها على المبادلة فقط، بل هي مخزن للقيمة ومقياس لقيم الاشياء.

٢- **المدارس النيو كلاسيكية:** ظهرت أفكار تنتقد التدخل الحكومي والقطاع العام، وتمجد القطاع الخاص، ودعت إلى رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي، لأنها تتسبب من خلال تدخلها، بإعاقة عمل آلية السوق (ميكانيكية السوق)، ولابد من إطلاق الحرية الاقتصادية على مصراعيها للقطاع الخاص. وأبرز هذه المدارس هي المدرسة النقودية والأب الروحي لها هو الاقتصادي الأميركي (ميلتون فريدمان)، وشكلت أفكارها الأساس الاقتصادي للعديد من الادارات الأميركية منذ عام ١٩٨٢، بل عملت بها المنظمات الاقتصادية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وكان من نتائج أفكار هذه المدرسة الآتي:

أ - إضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في أغلب دول العالم.

ب- القبول بالبطالة والفقر عند تطبيق السياسات الاقتصادية لهذه المدرسة، واقتراح اجراءات لتخفيفها.

ت- تسهيل انفتاح الاقتصادات بعضها على بعض، من خلال تحرير التجارة وانتقال رأس المال.

ث- النقود هي محور الاقتصاد ولابد من ضبط كمية النقود في التداول، وأن زيادتها عما هو متناسب مع حاجة الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الأزمات والمشكلات.

نشـــاط ٣ يوزع مدرس المادة الطلبة في مجموعات لكتابة اوراق بحثية في مجال تطور الفكر الرأسمالي.

المطلب الخامس: الفكر الاشتراكي وفكر العالم الثالث

أولاً: الفكر الاشتراكي

لا يمكن الحديث عن الفكر الاشتراكي من دون تناول الفكر الماركسي وكارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣)، أو ما يسميه اتباعه مؤسس الاشتراكية العلمية تميزاً من الاشتراكية المثالية، والعامل الاساسي الذي دفع ماركس لبناء منظومته الفكرية هو الطابع الاستغلالي للرأسمالية ضد الطبقة العاملة، لذلك كرس جهده لتحليل القوانين الاقتصادية للحياة الاجتماعية، والشروط الموضوعية للإنتاج التي تعد الأساس لنشاط الإنسان تاريخياً، وبهذا الأسلوب وجَّه الفكر الماركسي ضربة إلى النظريات المثالية السائدة آنذاك، ويعد(التفسير الاقتصادي للتاريخ) الذي جاء به من أعظم الانجازات الفردية التي حققها علم الاجتماع، والتي تعد ثمرة تطور العلم والفلسفة، وهي مزيج ما بين المثالية والمادية.

اعتمد ماركس على منهج منطقي تاريخي في تحليل الظواهر الاقتصادية، من خلال تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي وقوانينه الحاكمة، بدءً من تحليل الأهمية الرئيسة للسلعة في النظام الرأسمالي التي سماها(وثنية السلعة)، وانتهاء بتحليل علاقات الإنتاج الرأسمالي، التي تشكل مرحلة عليا في تطور العلاقات السلعية .

وتوصل كارل ماركس مع رفيقه فريدريك انجلز، إلى أن النظام الرأسمالي في سعيه للحصول على الارباح من خلال زيادة الانتاج، يخلق فيضاً كبيراً من السلع في الاسواق يصعب تصريفها، وهو ما يقود النظام الرأسمالي نحو المزيد من الأزمات المتتالية. ومرد ذلك إلى الاسلوب الذي يعتمد عليه الرأسماليون في انتزاع (فائض القيمة- الذي هو الفرق بين الأجر المستحق والأجر المدفوع) من العمال.

نشـــاط ٤ شكلت الماركسية تناقضاً فكرياً مع أفكار الرأسمالية: يكتب الطالب في أي تناقض فكري يرجحه.

ثانياً: الفكر الاقتصادي في العالم الثالث

لقد اخضعت الدول الرأسمالية، الدول في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية لسيطرتها السياسية والاقتصادية، وسخرت أمكانات هذه الدول النامية لمشيئتها واستنزاف ثرواتها، ونقلها إلى أوربا، ونظمت العلاقة بينها وبين هذه الدول على قاعدة القوي والضعيف، لذلك ظهر اللاتكافؤ فيما بينهما، فأصبحت الدول الأوربية هي المركز والدول النامية هي الدول التابعة. فنشأت بذلك التبعية التي ظلت إلى يومنا هذا، ووفقاً لهذا ظهرت مدرسة التبعية كإحدى المدارس الفكرية التي نمت في الدول النامية، على خلفية استعمار الدول الأوربية لدولها؛ إذ تؤكد هذه المدرسة أن الدول الرأسمالية المتقدمة، كانت متقصدة في خلق آليات وسياسات من شأنها أن تؤدي إلى استمرار تبعية الدول النامية إلى الدولة المتقدمة في المجالات كافة، ومنها: التكنولوجية – المالية – الثقافية... الخ، وأن ما تدعيه الدول المتقدمة من أن زيادة العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول النامية (دول العالم الثالث)، سوف يؤدي إلى تحويل مجتمعاتها التقليدية إلى مجتمعات حديثة، محض افتراء، وما حدث هو العكس تماماً، إذ باتت الدول النامية أكثر اعتمادية على الدول المتقدمة في كل شيء، ويعود هذا إلى طبيعة السياسات التي اعتمدتها الدول المتقدمة وشركاتها، ومنها:

١- فُرِضَ على الدول النامية التخصص بإنتاج المواد الأولية والأنشطة الزراعية والرعوية.

٢- اعتمدت الدول المتقدمة سياسات تجارية منحازة لصالح منتجاتها وشركاتها، وهي معيقة لدخول سلع الدول النامية لأسواقها.

٣- اعتمدت اسلوب التبادل اللامتكافيء، ويتمثل هذا باستيراد المواد الأولية من البلدان النامية بأثمان بخسة (رخيصة)، وتصنيعها وتصديرها إلى اسواق الدول النامية بأسعار مرتفعة.

نشاط ٥ **يكتب الطالب ورقة بحثية عن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية.**

المبحث الثالث

المفاهيم الاقتصادية المعاصرة

١ـ **السياسة الاقتصادية** وهي استعمال مجموعة من الأدوات (المالية– النقدية– السعرية ... الخ)، (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وأدوات السياسة الاقتصادية هي:

* **أدوات السياسة المالية:** من مثل:
  - السياسة الضريبية
  - السياسة الايرادية
  - السياسة الانفاقية
  - السياسة الائتمانية

* **أدوات السياسة النقدية:** من مثل :
  - سعر الصرف
  - سعر الخصم
  - سعر الفائدة
  - الاحتياطي النقدي القانوني

وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ - تحقيق الاستخدام (التشغيل) الكامل للموارد المادية والبشرية المتاحة.

ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ت- تحفيز النمو الاقتصادي.

ث- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (أي معاملات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي).

٢ـ **النظرية الاقتصادية** هي مجموعة قواعد ومبادئ اقتصادية تكون مرشداً (دليل) في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف.

٣ـ **الفعاليات الاقتصادية** في ظل سعي الإنسان بشكل خاص أو المجتمعات بشكل عام لإشباع الحاجات المتعددة، والانتفاع من الموارد التي تتسم بالندرة، والتي تجري فعاليات اقتصادية عدة هي:

أ - **الإنتاج:** هو خلق القيم المادية النافعة أو زيادتها، والتي تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع حاجات الإنسان التي تعد إنتاجاً، ومن الناحية العملية إن أغلب ما يستهلكه الإنسان لابد أن يمر بمراحل متعددة، فالخبز يأتي من زراعة الحنطة والشعير، ثم يطحن، ومن الدقيق يصنع الخبز، ثم يُسَّوق إلى منافذ التوزيع للمستهلك، وهذه جميعاً تُعدُّ إنتاجاً، ويتوقف حجم الإنتاج على الكيفية التي يستطيع فيها المجتمع توظيف الموارد المتاحة لديه، وبالوسائل الفنية والأساليب التنظيمية المعتمدة في الإنتاج.

ب- **التبادل:** لا يوجد فرد أو مجتمع بإمكانه أن ينتج كل شيء، لذلك لابد من مبادلة السلع الفائضة عن حاجته بسلع أخرى يحتاج اليها، وقد استعملت النقود لتسهيل عملية المبادلة، وتاريخياً كانت هناك المقايضة سلعة مقابل سلعة، ثم جرى الاهتداء إلى النقود للتخلص من قيود المقايضة، وظهرت النقود المعدنية ثم الورقية.

ت- **التوزيع:** ويقصد به توزيع الدخل الناتج عن عملية الإنتاج على المشاركين في عملية الإنتاج، أو هو توزيع الدخل القومي (كما سيوضح الفصل الثالث) على عناصر الإنتاج التي شاركت في خلق الناتج القومي، وفي كلا الحالتين فالتوزيع يعني عوائد الإنتاج أو مكافآت عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية- العمل– رأس المال- التنظيم)، كالآتي:

عنصر الإنتاج	الموارد الطبيعية والأرض	العمل	رأس المال	التنظيم
نوع المكافأة	الريع	الأجر	الفائدة	الربح

ث- **الاستهلاك:** وهو غاية النشاط الاقتصادي، وهو الهدف النهائي من العملية الإنتاجية، لغرض انتفاع الإنسان من السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ويتوقف الطلب على السلع والخدمات؛ لأغراض الاستهلاك على القدرة الشرائية التي يتمتع بها المستهلكون، والمعبر عنها بالدخل وبمستوى الأسعار (مستوى التضخم).

٤- **طرائق التحليل الاقتصادي:** هناك طرائق عدة للتحليل الاقتصادي تتوزع على النحو الآتي:

أ. الطريقة الوصفية: استعمال المنطق والتحليل الاقتصادي.

ب. الطريقة البيانية: استعمال الرسوم البيانية.

ج. الطريقة الرياضية: وضع المتغيرات الاقتصادية في شكل معادلات رياضية.

٥- **الرفاهية الاقتصادية:** تُعدُّ الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية العامة للمجتمع، والذي نستطيع قياسها من خلال النقود (نقدياً)، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبهذا يمكن للرفاهية الفردية أن تؤدي مع الزمن إلى ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع، وهذا يرتبط بارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد المتأتي من ارتفاع الدخل القومي.

٦- **العدالة الاقتصادية:** وتعني إتاحة الفرصة كاملة لأفراد المجتمع كافة وبشكل متساوٍ للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وإزاحة كل العوائق التي تحول دون اغتنام الفرصة المتاحة، وتسعى الدول المتقدمة إلى الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى مفهوم أوسع، يتضمن عدالة توزيع الإنفاق العام أو العائد ما بين الأقاليم أو بين الأجيال المتعاقبة أو بين الرجال والنساء.

٧- **العدالة الاجتماعية:** هي تلك الحالة التي ينعدم فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.

٨- **التوازن الكلي:** يتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا زاد الطلب على العرض عند مستوى التشغيل الكامل، أدى ذلك إلى حدوث فجوة تضخمية. أما إذا حدث قصور في الطلب عن العرض عند مستوى التشغيل الكامل، فسيؤدي ذلك إلى حدوث فجوة انكماشية.

٩- **التيار (التدفق):** وهي كمية مستمرة من السلع المادية أو المتحصلات النقدية، يجري قياس حجمها أو تغيرها خلال مدة زمنية معينة من مثل (الساعة– اليوم– الأسبوع– الشهر– السنة)، من مثل الدخل (الأجر أو الراتب) فهو يقاس إما يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، وكذا الحال للإنفاق الحكومي الذي يقاس سنوياً وسعر الفائدة التي تحدد بالسنة.

١٠- **الرصيد:** هو كمية ثابتة يمكن قياسها في لحظة زمنية معينة، من مثل: الآلات، المخزون السلعي، رأس المال، الثروة (كمية الذهب- الرصيد في البنك- الأسهم).

اسئلة الفصل الأول

س١: عرف خمساً مما يأتي:

النظرية الاقتصادية، الاستهلاك، كسينافون، ضريبة الرأس، علم الاقتصاد، الحاجة الإنسانية، التيار (التدفق).

س٢: ما وظائف كل من :

أ- السلطة / الدولة في حضارة وادي الرافدين.

ب- الدولة عند أب الفكر الرأسمالي (آدم سميث).

س٣: قارن بين افكار المدرسة الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية.

س٤: علل ما يأتي:

أ- يختلف منحنى امكانية الانتاج من دولة الى دولة أخرى؟

ب- لا تُعَدُّ الموارد غير النادرة مثل (الهواء) موارد اقتصادية؟

ت- توجد علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس؟

ث- لماذا عارض (ارسطو) استاذه (افلاطون) في مجال الملكية العامة؟

ج- يؤمن كارل ماركس أن النظام الرأسمالي في سعيه لزيادة الانتاج يخلق المزيد من الأزمات؟

ح- يعارض آدم سميث بشدة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟

خ- تؤدي السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة الى المزيد من اعتمادية البلدان النامية عليها؟

س ٥: أجب عن فرعين:

أ- عدّد الخصائص التي تتسم بها ظاهرة الندرة .

ب- عدّد الأسباب التي ساعدت على انهيار الاقطاع في أوربا.

ت- عدد الاهداف الأساسية التي تعمل السياسة الاقتصادية على تحقيقها.

س٦: هناك عوامل أدت الى ظهور الرأسمالية الصناعية في أوربا؟ وضحها بالتفصيل.

س ٧: أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها :

أ- وجدت في حضارة وادي الرافدين عوائل تقوم بعملية الاقراض مقابل فائدة هي عائلة ..... في بابل وعائلة ..... في مدينة نفر.

ب- تتوزع طرائق التحليل الاقتصادي الى ثلاث طرائق هي: ..... و ..... و ..... .

ت- تنقسم الحاجات من حيث أنواعها على حاجة .... وحاجة.....، ومن حيث أهميتها على حاجة..... وأخرى ..... .

ث- تشمل عوائد (مكافئات) عناصر الانتاج ..... و ..... و ..... و ..... .

ج- يقسم افلاطون المجتمع على ثلاث طبقات هي: ..... و ..... و ..... .